الفصل الخامس

الناس جميعا خلقوا متساويين

الإنسانية التي تربط بيننا جميعا

العبارة الآتية تستحق الذكر لعلاقتها بما ناقشناه، وتصلح مقدمة لما سنناقشه وهي تقول:

"الناس ينقسمون إلى مجموعتين، مجموعة تفرق بين البشر، وأخرى لا ترى فوارق بين الإنسان، وأنا أفضل النوع الأخير"..

وبعد أن استعرضنا المبادئ التي تجعل حق الحكم في الدولة وقفًا على المواطنين من الدرجة الأولى، وتفرض على الآخرين أن يقنعوا بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، يتعين علينا أن ننظر إلى المبادئ المقابلة، التي لا تأخذ بالافتراضات التي يلجأ إليها مؤيد وفكرة الصفوة أو الطبقة المختارة، ولا بتصويرهم للعلاقة بين الحكومة والمحكومين على أنها علاقة بين "الأسود"، و"الأبيض"، أو بين الطبيب ومريضه، أو بين العقل والجسد، أو بين الراعي والقطيع، وإنما نرى ضرورة وجوب منع الحقوق الأساسية للجميع بالتساوي من أَجل أهداف سامية هي التساوي المطلق بين الجميع.

وتقول هذه المبادئ أنه إذا كان لابد من حرمان البعض من هذه الحقوق فيجب أن يكون هنالك استثناء وليس قاعدة، وبجب أن يكون

هؤلاء المحرومون أقل ما يمكن عددا، وان يكون لحرمانهم مبررا وجيها، كأن يكونوا أقل من السن المعينة، أو بسبب مرض معين، أو بسبب صدور أحكام خاصة ضدهم.

وتهدف هذه المبادئ إلى تأكيد المساواة وزيادتها، وهي عكس الأهداف التي اجتذبت مؤيدي التفرقة، وقد رأينا كيف اجتهد مؤيدو التفرقة لإظهار الملاح التي يمكن التمييز بها بين الأفراد، والتفرقة بين الشعب، فركزوا كل اهتمامهم على الفوارق، ثم نسجوا نظرياتهم دستورا للتفرقة، حول النماذج المختلفة لأوجه الخلاف وجهلوا من تلك النظريات دستورًا للتفرقة.

أما المبادئ المقابلة فترتكز على أشياء أخرى، إذ أنها تبحث عن الصفات المشتركة التي تجمع بين الإنسان، وهي لذلك تركز على قاعدة التشابه والتماثل ولا تتحدث هذه المبادئ عن الطبقات، ولكنها تتناول "الإنسانية" ولا تذكر المراتب والدرجات، بل تتحدث عن المساواة فليس عندها اعتبار لفكرة الإنسان الثاني والإنسان الوضيع، بل تنظر فقط إلى الجنس البشري باعتباره وحدة واحدة وذي مستوى واحد.

وعندما يحين الوقت الذي يرفع فيه الإنسان قامته، ويعتدل بعد انحناء، وعندما يطمئن إلى أنه لن يفرض عليه أن يقنع الانتماء إلى "الصف" الثاني، فإن المشاعر التي تنتج من ذلك من شأنها رفع الروح المعنوية بدرجة كبيرة الأمر الذي يلهب كل نشاط، وليس المستغرب أن الحركات الثورية عبر التاريخ قد أشعلتها الرغبة في تحقيق المساواة؛ لأن

التطلع إلى المساواة كان إحدى القوى الدافعة فيها، فالمساواة تدفع على الثورة أكثر من دفع الحرية عليها، وهي أقوى الشعارات جميعا في هذا الصدد، والذي يستطيع أن عدد القوى المتدفقة من الثورة التحقيق المساواة، يمكنه أن يهز العالم ويغير معالمه.

قضية المساواة

يبقى بعد ذلك موضوع المساواة ومفهومها من الناحيتين المنطقية والعقلية، وإذا نحن ركزنا الاهتمام على التماثل الإنساني، فكيف ولماذا نفسر حق كل شخص في أن يشترك في الحكومة؟ وإذا كان مؤيدو التفرقة يعتبرون الحكم علما وفنا وسرا من الأسرار، فما هي الحجة التي يقدمها المبدأ المقابل الذي يؤيد المساواة؟

وإذا تقدمنا في مناقشة الحجج التي يسوقها مؤيدو المساواة، سنرى أنها ترتكز على أسس متعددة فكما أن هناك أنواع كثيرة من حكم الأقلية بالرغم من وحدة أساسها، فان هناك كذلك كثيرا من الطرق التي تؤدي في النهاية إلى الإنسانية العالمية.

وهناك قول قديم يتعلق بهذه الناحية: "فليوافق الجميع على ما يمس الجميع" وإيراده هنا بدون برهان يشبه إيراد إحدى نظريات فيثاغورس مثلا، عندما لا نذكر التسلسل المنطقي الذي أدى بفيثاغورس للوصول إلى هذه النظرية، ونوضح ذلك بالقول أن من حق كل فرد أن يؤمن مصلحته، وهذا يستتبع أن يكون لكل فرد الحق في السيطرة على أي عامل خارجي يؤثر على مصلحته ولما كانت مهمة الحكومة ترتكز في مصلحة الإنسان،

وهي بالتالي لها أثر على جميع الأفراد، كان للجميع الحق في الاشتراك في تسيير أمور الدولة واتخاذ قراراتها.

إلا أن هذه المناقشة تبدو غير متماسكة وهي لا نقنع مؤيدي التفرقة الذين تتاح لهم الفرصة للتركيز على الحلقة الضعيفة من سلسلة الإقناع، وهي التي تقول أن كل فرد له الحق في السيطرة على أي شيء خارجي يؤثر على صالحه.

فسيقولون مثلا إن تأكيد الحق شيء، وممارسته شيء آخر، والحق في السيطرة على ما يؤثر في صالحه، يقوم أولا على معرفة كيفية تحديد هذا الصالح و ثانيا على القدرة للسيطرة عليه، وسيقولون كذلك أن اغلب الأفراد غير مهيئين عقليا لممارسة الواجب الأول، وتنقصهم القوة للقيام بالواجب الثاني، و على ذلك فان الحق المفترض لا معنى له.

أما مؤيدو المساواة فعليهم القيام بهجوم مضاد إذ يقولون أن تشبيه الحكومة بالعلم أو الفن ليس تشبيها صحيحا، وقد يكون مضللا، لأنه إذا نظر إلى المؤهلات المطلوبة للحكام، كان في ذلك إهمال للشق الثاني من المعادلة وإذا كانت مهمة الحكومة هي أن يؤدي الحكام الخدمات للمحكومين، كان من الخطأ التفكير في الذين يؤدون هذه الخدمات وحدهم وان يهمل الآخرين، فأنا أسلم مثلا بأنه ليس في قدرتي وضع "سيمفونيات " كما يفعل بيتهوفن أو اكتب كما يكتب شكسبير، أو ارسم كما يرسم رامبرانت، أو اخترع كما يخترع أديسون، ولكن مع ذلك استطيع أن استمتع بالموسيقى والشعر والرسم والمخترعات، بل ويمكنني أن أنقد

الهفوات التي يرتكبها الشخص العظم والذي لا يُمكنه تصميم سيارة يمكنه تولى قيادتها، ويمكنه كذلك الحكم على صلاحيتها والحكومة ليست مجرد مهمة فنية دقيقة تتطلب خبراء، آن مهمتها توفير الخدمات التي يحتاج إليها الشعب والذي يصنع الحذاء لا يعرف الموضع الذي يتألم منه لابسه.

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن الشعب هو الذي يجب أن يوجه الحكم، أن لم يشترك فيه.